

Distr.: General
24 July 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والسبعون

البند ٢٠ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

التنمية المستدامة: متابعة وتنفيذ إجراءات
العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة
النامية (مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس
لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية
المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

التنمية المستدامة في منطقة البحر الكاريبي لصالح الأجيال الحالية والمقبلة

تقرير الأمين العام

موجز

أُعد هذا التقرير استجابةً لقرار الجمعية العامة ٢٢٤/٧١ المعنون "نحو بلوغ التنمية المستدامة في منطقة البحر الكاريبي لصالح الأجيال الحالية والمقبلة"، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الثالثة والسبعين تقريراً عن تنفيذ القرار. ويسلط هذا التقرير الضوء على مجموعة من الأنشطة التي نفذتها الدول الأعضاء وشركاء التنمية الدوليون والجهات الأخرى صاحبة المصلحة على الصعيدين الوطني والإقليمي للنهوض بالتنمية المستدامة في منطقة البحر الكاريبي. وبالإضافة إلى ذلك، يتضمن المرفق تقريراً لرابطة الدول الكاريبية بشأن التقدم المحرز في تنفيذ القرار.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/73/150

270818 240818 18-12278 (A)



أولا - مقدمة

١ - أقرت الجمعية العامة في قرارها ٢٢٤/٧١ المعنون "نحو بلوغ التنمية المستدامة في منطقة البحر الكاريبي لصالح الأجيال الحالية والمقبلة"، بأن البحر الكاريبي منطقة ذات تنوع بيولوجي فريد ونظم إيكولوجية شديدة الهشاشة وأنها، مقارنةً بسائر النظم الإيكولوجية البحرية، محاطةً بأكبر عدد من البلدان في العالم التي يعتمد العديد منها اعتماداً شديداً على البيئة البحرية في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. ورحبت الجمعية بالجهود المتواصلة التي تبذلها الدول الكاريبية في سبيل وضع وتنفيذ المبادرات الإقليمية الرامية إلى تشجيع صون وإدارة الموارد الساحلية والبحرية على نحو مستدام، وأشارت إلى إنشاء اللجنة المعنية بالبحر الكاريبي التابعة لرابطة الدول الكاريبية. وفي هذا الصدد، دعت الجمعية المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة إلى تعزيز ما يقدمانه من دعم للبلدان الكاريبية ومنظوماتها الإقليمية في جهودها الرامية إلى تنفيذ خطة العمل التي اعتمدها اللجنة المذكورة. ودعت الجمعية العامة الرابطة أيضاً إلى تقديم تقرير إلى الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ القرار لتنظر فيه الجمعية في دورتها الثالثة والسبعين (انظر المرفق).

٢ - واعتمد في إعداد هذا التقرير على معلومات مستمدة من البحوث والإسهامات المقدمة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية العاملة في منطقة البحر الكاريبي^(١).

ثانياً - المشهد القانوني والمؤسسي للتنمية المستدامة لمنطقة البحر الكاريبي

٣ - يتزايد إدراك بلدان منطقة البحر الكاريبي الكبرى للترابط بين النظم الإيكولوجية لمنطقة البحر الكاريبي، والطابع العابر للحدود لمعظم المسائل التي تؤثر على الموارد البحرية في المنطقة، والحاجة إلى الإدارة التعاونية لمواردها المشتركة. ويتضح ذلك من التزامها الشديد بالمشاركة في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف العالمية والإقليمية. بيد أنه يوجد تباين ملحوظ في قدرة البلدان على تنفيذ تلك الاتفاقات ورصدها بفعالية.

٤ - والدول الكاريبية أطراف في عدد من الاتفاقات الدولية والإقليمية المتعلقة بإدارة موارد المحيطات. وتشمل الاتفاقات العالمية ذات الصلة اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار؛ واتفاقية التنوع البيولوجي؛ واتفاق تنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصد السمكية المتداخلة المناطق والأرصد السمكية الكثيرة الارتحال؛ واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛ والاتفاقية الدولية لمنع التلوث من السفن لعام ١٩٧٣، في صيغتها المعدلة ببروتوكول عام ١٩٧٨ المتعلق بها، ومرفقاتها الستة.

٥ - وتشمل الاتفاقات والصكوك الإقليمية ذات الصلة اتفاقية حماية وتنمية البيئة البحرية لمنطقة البحر الكاريبي الكبرى (اتفاقية كارتاخينا)؛ والاتفاقية الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي؛ والاتفاق المنشئ للآلية الإقليمية الكاريبية لمصايد الأسماك، وسياسة الجماعة الكاريبية المشتركة لمصايد

(١) وردت إسهامات من برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأمانة الجماعة الكاريبية، وجامعة جزر الهند الغربية؛ ولجنة منظمة دول شرق البحر الكاريبي؛ ورابطة الدول الكاريبية؛ ومشروع النظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة في منطقة البحر الكاريبي والرصيف البرازيلي الشمالي المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومرفق البيئة العالمية.

الأسماك؛ والنظام الأساسي المنقح لهيئة مصايد أسماك غرب وسط الأطلسي؛ والاتفاق المنشئ للجنة الفرعية لمنطقة البحر الكاريبي والمناطق الملاصقة؛ واتفاقية البلدان الأمريكية لحماية وحفظ السلاحف البحرية؛ وبرنامج العمل الاستراتيجي للإدارة المستدامة للموارد البحرية الحية المشتركة ضمن مشروع النظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة في منطقة البحر الكاريبي والرصيف البرازيلي الشمالي.

٦ - وتؤدي المنظمات العالمية والإقليمية أيضاً دوراً حاسماً في دعم تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف؛ ويضطلع عدد من هذه المنظمات بأنشطة تتصل على وجه التحديد بالتنمية المستدامة لمنطقة البحر الكاريبي. والبعض منها منظمات حكومية دولية إقليمية، مثل أمانة الجماعة الكاريبية، وأمانة منظمة دول شرق البحر الكاريبي^(٢)، ورابطة الدول الكاريبية. والبعض الآخر هيئات إقليمية تابعة لكيانات الأمم المتحدة، مثل وحدة التنسيق الإقليمية في منطقة البحر الكاريبي التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وهيئة مصايد أسماك غرب وسط الأطلسي التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وهي منظمة إقليمية مستقلة لإدارة مصايد الأسماك. وثمة أيضاً عدد من منظمات المجتمع المدني الإقليمية.

٧ - وترد فيما يلي قائمة بالهيئات الإقليمية ذات الولايات المحددة في الاضطلاع بإدارة الأنشطة المتصلة بالمحيطات:

(أ) **وحدة التنسيق الإقليمية في منطقة البحر الكاريبي التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة** - هي أمانة البرنامج الكاريبي للبيئة واتفاقية كارتاخينا والبروتوكولات الملحق بها. وتعلق البروتوكولات بانسكابات النفط، والمصادر البرية للتلوث البحري، ولا سيما المناطق المحمية والحياة البرية. وتناط بالبرنامج الكاريبي للبيئة أيضاً ولاية تعزيز تنفيذ كل من اتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية وخاصة بوصفها موئلاً للطيور المائية (اتفاقية رامسار)، ومعاهدة المحافظة على الأنواع المهاجرة من الحيوانات الفطرية، في منطقة البحر الكاريبي الكبرى. وجميع بلدان منطقة البحر الكاريبي الكبرى أعضاء في هذا البرنامج باستثناء البرازيل؛

(ب) **هيئة مصايد أسماك غرب وسط الأطلسي التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة** - أنشئت بموجب المادة السادسة من دستور منظمة الأغذية والزراعة؛

(ج) **اللجنة الفرعية لمنطقة البحر الكاريبي والمناطق الملاصقة التابعة للجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات** - وتعمل على تنفيذ ولاية اللجنة في منطقة البحر الكاريبي الكبرى. وقد نفذت اللجنة الفرعية عدداً من مشاريع العلوم وتبادل المعلومات في المنطقة، بما في ذلك الأطلس البحري لمنطقة البحر الكاريبي، وتتولى أيضاً تعزيز رصد تجمض المحيطات في المنطقة؛

(د) **المنظمة البحرية الدولية** - لهذه المنظمة مكتب إقليمي في ترينيداد وتوباغو، وتعمل على دعم مذكرة التفاهم بشأن المراقبة من قبل دولة الميناء في منطقة البحر الكاريبي التي توجد أمانتها في جامايكا.

٨ - وتؤدي منظمات المجتمع المدني دوراً هاماً في تيسير مشاركة الجهات صاحبة المصلحة في إدارة المحيطات. وأبرزها المعهد الكاريبي للموارد الطبيعية الذي يركز على المشاركة المجتمعية في الإدارة ولديه

(٢) تدعم أمانة منظمة دول شرق البحر الكاريبي تنفيذ السياسة الإقليمية لمنطقة شرق البحر الكاريبي في مجال المحيطات. وتشجع هذه السياسة على نهج مشترك لإدارة المحيطات في جميع الدول الأعضاء في منظمة دول شرق البحر الكاريبي وتحدد عدداً من الأولويات والأهداف يتسق كثير منها مع أهداف التنمية المستدامة.

برنامج خاص بالموارد الساحلية والبحرية؛ والشبكة الكاريبية لمنظمات صيادي الأسماك التي تشجع تمثيل الصيادين في المسائل الإقليمية المتصلة بمصايد الأسماك في الجماعة الكاريبية؛ ورابطة المختبرات البحرية لمنطقة البحر الكاريبي التي توفر منتدى لتبادل المعلومات بين المختبرات.

٩ - وبالنسبة لأغلبية البلدان في المنطقة، ليس من باب المبالغة التشديد على أهمية بناء القدرات المشتركة اللازمة لبلوغ التنمية المستدامة في منطقة البحر الكاريبي. ولذلك أهمية أيضاً في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك جميع أهداف التنمية المستدامة، وإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا). وتُقر البلدان في منطقة البحر الكاريبي الكبرى بالدور المتزايد الذي يجب أن تؤديه السلطات على الصعيدين العالمي والإقليمي ومنظمات المجتمع المدني وشركاء التنمية الدوليون في سبيل تعزيز القدرة على الصمود وزيادة المكاسب في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ثالثاً - الأنشطة التي تضطلع بها حالياً الدول الكاريبية والجهات صاحبة المصلحة الرئيسية الأخرى

ألف - إطار الأمم المتحدة المتعدد الأقطار للمساعدة الإنمائية

١٠ - يمثل إطار الأمم المتحدة المتعدد الأقطار للمساعدة الإنمائية المخصص لمنطقة البحر الكاريبي النشاط الإقليمي الرئيسي المضطلع به فيما يتعلق بتقييم خط أساس لقياس الجهود الحالية والمستقبلية الرامية إلى تنفيذ المجموعة الكاملة من أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الهدف ١٤، في منطقة البحر الكاريبي. ويتناول أحد المجالات الأربعة ذات الأولوية لهذا الإطار، وهو جعل منطقة البحر الكاريبي منطقة تتسم بالاستدامة والقدرة على الصمود، عدة أهداف، بما في ذلك الهدف ١٤. ويركز هذا المجال ذو الأولوية على تقديم الدعم لتعزيز قدرة المؤسسات والمجتمعات المحلية على الصمود على الصعيدين الإقليمي والوطني في مجالات إدارة الموارد الطبيعية؛ وحماية النظم الإيكولوجية البرية والساحلية والبحرية واستخدامها المستدام؛ ونظم الطاقة المتجددة؛ والمجتمعات الشاملة للجميع والمستدامة.

١١ - ويحدد إطار الفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ كيفية جمع المزايا النسبية للوكالات والصناديق والبرامج المختلفة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ضمن إطار استراتيجي موحد يتماشى مع الأهداف الاستراتيجية الشاملة للحكومات والجهات صاحبة المصلحة الرئيسية في منطقة البحر الكاريبي ويدعم هذه الأهداف. وتمثل التطلعات في هذا الصدد في إتاحة التركيز على الأولويات المشتركة وتعزيز المبادرات الإقليمية والتعاون وتيسير تبادل المعارف والتعاون داخل المنطقة. وتيسيراً لهذه الغاية، ستعمل كيانات منظومة الأمم المتحدة في منطقة البحر الكاريبي مع اللجان والمؤسسات المنشأة تحت لواء الجماعة الكاريبية ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي لتحديد المبادرات والبرامج دون الإقليمية من أجل تنفيذها من خلال الإطار.

باء - مصادر التلوث البري والبحري

١٢ - منطقة البحر الكاريبي معرضة لخطر التلوث من مصادر برية وبحرية على حد سواء. وتغطي اتفاقية كارتاخينا عدة جوانب للتلوث البحري يجب على الأطراف المتعاقدة أن تتخذ بشأنها تدابير محدّدة. وتغطي الاتفاقية، التي صدقت عليها ٢٥ دولة عضواً في الأمم المتحدة في منطقة البحر الكاريبي الكبرى،

البيئة البحرية لخليج المكسيك والبحر الكاريبي والمناطق المتاخمة للمحيط الأطلسي، جنوب خط عرض ٣٠ درجة شمالاً وداخل مسافة ٢٠٠ ميل بحري من السواحل الأطلسية للدول الأطراف المتعاقدة.

١٣ - ويواصل البرنامج الكاريبي للبيئة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على نحو حثيث تشجيع التصديق على بروتوكولات اتفاقية كارتاخينا والانضمام إليها، والأنشطة المتعلقة بتنفيذ الالتزامات المفروضة بموجب البروتوكولات على المستويين الوطني والإقليمي. فقد وقع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وحكومة ترينيداد وتوباغو في تموز/يوليه ٢٠١٧ على اتفاق استضافة مركز الأنشطة الإقليمية للبروتوكول المتعلق بالتلوث من المصادر والأنشطة البرية في معهد الشؤون البحرية في ترينيداد وتوباغو. والمناقشات جارية بين البرنامج الكاريبي للبيئة وحكومة كوبا بشأن إضفاء الطابع الرسمي على مركز الهندسة والإدارة البيئية للسواحل والخلجان في البلد بوصفه مركز الأنشطة الإقليمية الآخر للبروتوكول المتعلق بالتلوث من المصادر والأنشطة البرية. وتم التوقيع أيضاً على مذكرة تفاهم بين البرنامج الكاريبي للبيئة ومعهد البحوث الصناعية لمنطقة البحر الكاريبي في ترينيداد وتوباغو للتركيز على إجراء التجارب والتقنيات التحليلية بشأن التدخلات المتعلقة بالمياه ومياه الصرف الصحي والهواء والتدخلات البرية، الرامية إلى تحسين نوعية المياه في البيئة البحرية وبيئة المياه العذبة، وتقييم المياه الجوفية وطبقات المياه الجوفية، والعمليات والتكنولوجيات البديلة لإدارة النفايات والتخفيف من آثار تغير المناخ.

١٤ - وواصل الفريق العامل المعني بالرصد والتقييم في مجال البيئة التابع للبرنامج الكاريبي للبيئة إعداد "التقرير عن حالة منطقة الاتفاقية"، الذي يُرمع أن يسد الثغرات في برامج الرصد والتقييم المتعلقة بأنماط واتجاهات نوعية البيئة في منطقة الاتفاقية.

١٥ - وقام البرنامج الكاريبي للبيئة ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية ووحدة إدارة المشاريع بالصندوق الإقليمي الكاريبي لإدارة مياه الصرف الصحي التابع لمرفق البيئة العالمية بإعداد استمارة التعريف بالمشروع الموسع لإدارة مياه الصرف الصحي الخاص بالصندوق المذكور. وقُدِّمت استمارة التعريف تلك إلى أمانة مرفق البيئة العالمية للنظر فيها في تموز/يوليه ٢٠١٦. وبعد الموافقة على مفهوم المشروع في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، بدأ الاتصال الوثيق بجميع البلدان للحصول على إسهامها في المشروع وإقراره وتمويله.

١٦ - وعمل البرنامج الكاريبي للبيئة أيضاً مع مشروع النظم الإيكولوجية البحرية الكبرى في منطقة البحر الكاريبي والرصيف البرازيلي الشمالي التابع لوحدة إدارة المشاريع ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مرفق البيئة العالمية، دعماً لتنفيذ أنشطة المشروع. وقد انصبَّ التركيز خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير على وضع مقترح لمشروع إداري قائم على النظام الإيكولوجي لمنطقة البحر الكاريبي والرصيف البرازيلي الشمالي. ووُضع المقترح في صيغته النهائية وقُدِّم إلى وحدة تنسيق مشروع النظم الإيكولوجية البحرية الكبرى في منطقة البحر الكاريبي والرصيف البرازيلي الشمالي التي وافقت عليه، وسوف يوفر حوالي ٣٠٠ ٠٠٠ دولار من الدعم المالي لأنشطة في البرازيل وترينيداد وتوباغو وسورينام وغيانا.

١٧ - وعقد البرنامج الكاريبي للبيئة ومنظمة الأغذية والزراعة حلقة عمل افتتاحية للمشروعين الفرعيين في الرصيف البرازيلي الشمالي المتعلقين بالنظم الإيكولوجية البحرية الكبرى وبالإدارة القائمة على النظم الإيكولوجية في منطقة البحر الكاريبي والرصيف البرازيلي الشمالي التابعين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مرفق البيئة العالمية. وركزت حلقة العمل على نهج النظم الإيكولوجية الذي تقوده منظمة الأغذية والزراعة إزاء مشروع مصائد الأسماك ومشروع الإدارة القائمة على النظم الإيكولوجية الذي يقوده برنامج

الأمم المتحدة للبيئة بشأن التلوث والموائل. وسييسر هذا الجهد المشترك التنفيذ المنسق للمشروعين الفرعيين للنظم الإيكولوجية البحرية الكبرى في منطقة البحر الكاريبي والرصيف البرازيلي الشمالي المتعلقين بالأربيان وأسماك القاع وبتعزيز أطر الإدارة القائمة على النظم الإيكولوجية وحوكمة المحيطات في النظام الإيكولوجي البحري الكبير للرصيف البرازيلي الشمالي.

١٨ - وخلال مؤتمر الأمم المتحدة لعام ٢٠١٧ لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة، سجلت لجنة أوسبار لحماية البيئة البحرية لشمال شرق المحيط الأطلسي والبرنامج الكاريبي للبيئة التزاماً طوعياً بالتعاون عبر المحيط الأطلسي ومنطقة البحر الكاريبي الكبرى. وتشمل مجالات التركيز المحددة للتعاون الأقاليمي المناطق المحمية البحرية، والقمامة البحرية، والنهج القائمة على النظم الإيكولوجية. وستشمل أنشطة المشروع قاعدة بيانات للقمامة البحرية ورصد المناطق المحمية البحرية التي يديرها البرنامج الكاريبي للبيئة وشبكة ومنتدى إدارة المناطق المحمية البحرية في البحر الكاريبي. ومن أجل زيادة الوعي والتوعية العامتين، سيجري تنظيم مؤتمر للتركيز على المسائل المتعلقة بالقمامة البحرية وبالمناطق المحمية البحرية. وسيجري أيضاً تعزيز التدريب وبناء القدرات ضمن الشراكة عن طريق مقترح مشروع كامل بشأن رصد المناطق المحمية البحرية. وحتى الآن، تم تأمين الدعم المالي للشراكة من حكومة هولندا بمبلغ ١٠ ٠٠٠ جنيه إسترليني (١١ ٨٠٧ دولارات) ومن حكومة السويد بمبلغ ١ ٠٠٠ ٠٠٠ كرونا سويدية (١١٥ ٨٠٦ دولارات).

١٩ - ويجري تنفيذ أول برنامج مشترك للأمم المتحدة للأمن البشري بشأن تعزيز قدرة الإنسان على الصمود في شمال كالارندون وغرب كينغستون، جامايكا، من جانب حكومة جامايكا وخمسة من كيانات الأمم المتحدة في البلد: منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة). وعلى مدى فترة ثلاث سنوات (من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠)، سيدعم البرنامج الكاريبي للبيئة تنفيذ الأنشطة المتصلة بتحسين المياه وخدمات الصرف الصحي في مجتمعات محلية ضعيفة مختارة في جامايكا. وستشمل الأنشطة وضع نماذج فعالة للإدارة القائمة على المشاركة وتشغيل نظم المياه المجتمعية وتدريب أصحاب المصلحة على تصميم وبناء واستخدام وصيانة نظم تجميع المياه. وتوفر التمويل حكومة جامايكا وكيانات الأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للاستثماري للأمن البشري.

٢٠ - ويواصل البرنامج الكاريبي للبيئة التعاون مع المكتب دون الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة المنشأ مؤخراً في جامايكا. وقد أنشئ المكتب في شباط/فبراير ٢٠١٦ لتقوية وجود برنامج الأمم المتحدة للبيئة في منطقة البحر الكاريبي. ويستند عمل المكتب، شأنه شأن البرنامج البيئي الكاريبي، إلى نهج متكامل للاستخدام والإدارة المستدامين للموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية. ويساعد المكتب بلدان منطقة البحر الكاريبي في برجمة الأنشطة بصورة مشتركة من خلال الإطار المتعدد الأقطار للمساعدة الإنمائية. وتتيح هذه الشراكة قدراً أكبر من أوجه التآزر والتنسيق بين عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة والبرنامج الكاريبي للبيئة. وركزت مجالات التعاون حتى الآن على إدارة النفايات والمواد الكيميائية.

٢١ - ووضع البرنامج الكاريبي للبيئة اللمسات الأخيرة على تقرير عن وضع حظر اللدائن والإستيروفوم (رغوة البوليسترين المطرق) في منطقة البحر الكاريبي الكبرى. ويلتزم عدد متزايد من الحكومات بوضع

سياسات أو تضع سياسات بالفعل لتنظيم إنتاج وتصدير واستخدام الأكياس البلاستيكية ومنتجات الإستيروفوم. ويوجز التقرير السياسات وحالات الحظر التي نُفذت في المنطقة، ويحدد الدروس المستفادة لصنّاع السياسات التي ستساعد في الجهود المبذولة في المستقبل لتنظيم استخدام وإنتاج المواد البلاستيكية التي تستعمل مرة واحدة، ويحلل حالات الحظر الساري أو المزمع إقراره في جميع بلدان المنطقة.

جيم - المشاريع

٢٢ - يجري تنفيذ عدة مشاريع إقليمية ودون إقليمية تساهم في التنمية المستدامة في منطقة البحر الكاريبي. وتمول هذه المشاريع مجموعة واسعة من الجهات المانحة، وهي تُركّز على مجموعة من المجالات. ويرد وصف بعض أهم تلك المشاريع أدناه.

١ - مبادرة التحدي الكاريبي

٢٣ - مبادرة التحدي الكاريبي هي تحالف بين الحكومات والشركات والشركاء للعمل معاً لتسريع الإجراءات المتخذة بشأن البيئة البحرية والساحلية. وقد أنشئت المبادرة في عام ٢٠٠٨ من جانب مجموعة من الحكومات الكاريبية لتعزيز حفظ مواردها البحرية والساحلية، ونمت منذ ذلك الوقت لتشمل شركاء من القطاع الخاص وتحصل على التزامات بالتمويل تتجاوز ٧٥ مليون دولار. ووقعت الحكومات والأقاليم على إعلان قادة مبادرة التحدي الكاريبي في أيار/مايو ٢٠١٣ ألزمت فيه نفسها بحماية وحفظ ٢٠ في المائة من الموارد البحرية والساحلية بحلول عام ٢٠٢٠ (الغاية ١٤-٥ من أهداف التنمية المستدامة).

٢ - برنامج التنوع البيولوجي البحري في منطقة الكاريبي

٢٤ - يتمثل الهدف العام لبرنامج التنوع البيولوجي البحري في منطقة الكاريبي الذي تموله وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة في الحد من الأخطار التي تهدد التنوع البيولوجي بالمناطق الساحلية البحرية في المناطق ذات الأولوية في منطقة البحر الكاريبي، بما في ذلك النظم الإيكولوجية ذات التنوع البيولوجي الشديد، مثل الشعاب المرجانية وأشجار المانغروف وأحواض الأعشاب البحرية، من أجل حفظ التنوع البيولوجي على نحو مستدام، والحفاظ على خدمات النظم الإيكولوجية الهامة، وتحقيق تحسينات ملموسة في الرفاه البشري للمجتمعات المحلية المتاخمة للمناطق المحمية البحرية. ويشمل المشروع اتخاذ إجراءات على أربعة مستويات جغرافية (المواقع، والمناظر البحرية، والمستوى الوطني، والمستوى الإقليمي)، وهو يستهدف تحديداً سبع مناطق محمية بحرية ذات أولوية ضمن مناظر بحرية أربعة ذات أولوية في منطقة البحر الكاريبي: الجمهورية الدومينيكية؛ وغرينادا وسانت فنسنت وجزر غرينادين؛ وهايتي؛ وجامايكا. ويستمر البرنامج بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٩.

٣ - إدماج إدارة المياه والأراضي والنظم الإيكولوجية في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي

٢٥ - إدماج إدارة المياه والأراضي والنظم الإيكولوجية في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي هو مشروع إقليمي متعدد المحاور ممتد على خمس سنوات (٢٠١٦-٢٠٢١) له تخصيص نقدي من مرفق البيئة العالمية قدره ٢٠,٧ مليون دولار وميزانية إجمالية قدرها ٨٨,٧ مليون دولار، بما في ذلك

التمويل المشترك النقدي والعيني. وتشارك في المشروع ١٠ بلدان كاريبية. والكيانان المشاركان في التنفيذ هما برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويضطلع برنامج الأمم المتحدة للبيئة بدور الوكالة الرائدة. أما الوكالتان المشاركتان في التطبيق فهما البرنامج الكاريبي للبيئة والوكالة الكاريبية للصحة العامة، ويضطلع البرنامج الكاريبي للبيئة بدور الوكالة الرائدة. ويتمثل الهدف الرئيسي للمشروع في تنفيذ نهج متكامل في إدارة الخدمات المتعلقة بالمياه والأراضي والنظم الإيكولوجية، بدعم من الإصلاحات السياسية والمؤسسية والتشريعية، وتنفيذ تكنولوجيات مناسبة فعالة في تسريع الإسهام في تحقيق الغايات العالمية المتعلقة بالحصول على إمدادات المياه المأمونة والموثوقة. ويعمل المشروع أيضاً على إيجاد حلول مبتكرة للحد من التلوث وتحسين موارد المياه العذبة والساحلية، بالنظر إلى التحديات الإضافية التي يفرضها تغير المناخ وتقلب المناخ.

٢٦ - وبدأ العمل في إطار المشروع على إعداد تقرير عن تقييم السياسات المتصلة بالقمامة البحرية، يركز على حالات حظر الإستيرفوم والأكياس البلاستيكية التي تُستخدَم مرة واحدة القائمة بالفعل أو الجاري إعدادها في منطقة البحر الكاريبي الكبرى. ومن المتوقع أن تقوم المؤسستان الرائدتان، المتمثلتان في منظمة دول شرق الكاريبي والوكالة الكاريبية للصحة العامة، إلى جانب الشركاء، بالنهوض أكثر بالأبعاد السياسية والتشريعية المتعلقة بالقمامة البحرية.

٤ - مشروع النظم الإيكولوجية البحرية الكبرى في منطقة البحر الكاريبي والرصيف البرازيلي الشمالي

٢٧ - يركز مشروع النظم الإيكولوجية البحرية الكبرى في منطقة البحر الكاريبي والرصيف البرازيلي الشمالي على اتخاذ نهج النظم الإيكولوجية إزاء حوكمة الموارد البحرية الحية العابرة للحدود في منطقة البحر الكاريبي الكبرى. وقد عملت بلدان المنطقة على التصدي للحوكمة العابرة للحدود، بدعم من مرفق البيئة العالمية، من خلال مرحلتين تحضيريتين (١٩٩٨-١٩٩٩ و ٢٠٠٦-٢٠٠٨) ومرحلتين كاملتين (٢٠٠٩-٢٠١٣ و ٢٠١٥-٢٠٢٠) لمشروع النظام الإيكولوجي البحري الكبير في منطقة البحر الكاريبي والمناطق المتاخمة الذي يغطي النظم الإيكولوجية البحرية الكبرى في منطقة البحر الكاريبي والرصيف البرازيلي الشمالي. وشمل ذلك إجراء تحليلات تشخيصية عابرة للحدود للنظم الإيكولوجية الثلاثة لمصائد الأسماك وللحوكمة وإعداد برنامج عمله الاستراتيجي كخريطة طريق لتحسين حوكمة المحيطات للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٥. وقد وقّع ٢٥ بلداً في المنطقة على برنامج العمل الاستراتيجي، وتشارك في تنفيذه جميع المنظمات الإقليمية الرئيسية المسؤولة عن أبعاد معينة للإدارة القائمة على النظم الإيكولوجية للمحيطات.

٢٨ - ويتمحور برنامج العمل الاستراتيجي حول إطار إقليمي لحوكمة المحيطات بغرض تعزيز جهود الحوكمة الحارية في إطار ستة مواضيع استراتيجية ترمي إلى حماية البيئة البحرية ومصائد الأسماك المستدامة، ووضع آلية إقليمية لتنسيق السياسات المتعلقة بالموارد البحرية الحية، وتعزيز الإدارة القائمة على النظم الإيكولوجية للشعاب والنظم الإيكولوجية المرتبطة بها، والنظم الإيكولوجية لأعماق البحار، والنظم الإيكولوجية للحرف القاري. وجدير بالذكر أن تمويل مرفق البيئة العالمية يساهم فقط في تخفيض تنفيذ برنامج العمل الاستراتيجي وليس موجهاً للتغطية الكاملة لتنفيذه. ولذا يركز المشروع على بناء الشراكات. والواقع أن جميع المنظمات الإقليمية تقدم دعماً كبيراً للبرنامج في شكل أنشطة ومشاريع رئيسية ممولة من مصادر أخرى.

٢٩ - ومن خلال المشروع، تم إضفاء الصفة الرسمية على مذكرتي تفاهم تستهدفان تعزيز تعاون أكبر مع المنظمات الإقليمية. وترمي آلية التنسيق المؤقتة لمصائد الأسماك المستدامة، التي تضم ثلاث هيئات إقليمية معنية بمصائد الأسماك (هيئة مصايد أسماك غرب وسط الأطلسي، والآلية الإقليمية الكاريبية لمصائد الأسماك، ومنظمة أمريكا الوسطى المعنية بقطاع مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية)، إلى تعزيز الحوكمة الإقليمية لمصائد الأسماك المستدامة عن طريق إضفاء الطابع الرسمي على ترتيب مؤقت لتيسير ودعم وتقوية تنسيق الإجراءات بين الهيئات الإقليمية المعنية بمصايد أسماك غرب وسط الأطلسي. أما آلية التنسيق المؤقتة لبرنامج العمل الاستراتيجي للنظم الإيكولوجية البحرية الكبرى في منطقة البحر الكاريبي والرصيف البرازيلي الشمالي، التي تم إضفاء الطابع الرسمي عليها في آب/أغسطس ٢٠١٧، فنسعى إلى تعزيز التنسيق والتعاون الإقليميين، ودعم الرقابة وإدماج الإجراءات المتخذة بشأن مصائد الأسماك المستدامة، وحماية البيئة البحرية واستخدامها بشكل مستدام.

٣٠ - وتتكون آلية التنسيق المؤقتة من ثماني منظمات: منظمة الأغذية والزراعة، ممثلة في هيئة مصايد أسماك غرب وسط الأطلسي مصائد الأسماك؛ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ممثلاً في وحدة التنسيق الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي وأمانة اتفاقية كارتاخينا؛ واللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة؛ ومنظمة أمريكا الوسطى المعنية بقطاع مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية؛ ولجنة أمريكا الوسطى للبيئة والتنمية؛ وأمانة الجماعة الكاريبية؛ والآلية الإقليمية الكاريبية لمصائد الأسماك؛ ولجنة منظمة دول شرق الكاريبي.

٣١ - ويدعم مشروع النظم الإيكولوجية البحرية الكبرى في منطقة البحر الكاريبي أيضاً وضع استراتيجيات وخطط عمل وخطط استثمار إقليمية للتصدي لمصائد الأسماك غير المستدامة، وتدهور الموئل والتغيرات المجتمعية، والتلوث. ويسر المشروع أيضاً وضع إطار شامل لرصد وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل الاستراتيجي وإعداد آلية للتقييم والإبلاغ متكاملة ومستدامة ومؤسسية بشأن حالة البيئة البحرية والاقتصادات المرتبطة بها. ومن خلال عملية التقييم والإبلاغ تلك، سيجري تحويل البيانات والمعلومات المتاحة عن حالة البيئة البحرية وما يقترن بها من آليات/عمليات الحوكمة ومن عوامل اجتماعية واقتصادية، وإتاحتها لصناع السياسات والقرارات على الصعيدين الإقليمي والوطني ولدوائر الجهات المانحة والمعونة الإنمائية العالمية، بما يوفر أساساً لصنع القرار المستنير دعماً لتعزيز حوكمة الموارد البحرية.

٣٢ - ويوفر مفهوم النظام الإيكولوجي البحري الكبير مفهوماً جغرافياً مكانياً هادفاً لأجل صياغة وتعزيز التعاون في الإدارة القائمة على النظم الإيكولوجية بين جهات متنوعة من أصحاب المصلحة. وتُبدل حالياً جهود من أجل إشراك منظمات المجتمع المدني الإقليمية بصورة أفضل في تنفيذ برنامج العمل الاستراتيجي للمشروع، بوسائل من بينها إعداد صيغة مكرسة لـ "المجتمع المدني" من برنامج العمل الاستراتيجي. وبفضل الدعم المالي للمشروع، تجري جهود أيضاً من أجل إضفاء الطابع الرسمي على شراكة عالمية لحماية النظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة في منطقة البحر الكاريبي والرصيف البرازيلي الشمالي وإدارتها واستخدامها بشكل مستدام والتوسيع التدريجي لتلك الشراكة.

٥ - إدارة القمامة البحرية

٣٣ - أصبح التلوث البحري وتدهور السواحل مشكلة إنمائية خطيرة في منطقة البحر الكاريبي الكبرى. وتتأثر النظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية سلباً بالتلوث، بما في ذلك النفايات الصلبة والقمامة البحرية،

الذي يهدد سبل العيش من خلال الخسائر الاقتصادية التي تتكبدها على الخصوص قطاعات السياحة والنقل البحري والصيد. ويطرح تأثير التلوث البحري أيضاً مخاطر على صحة الإنسان.

٣٤ - وأعد مكتب تنسيق البحار الإقليمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية المبادرة العالمية بشأن القمامة البحرية من أجل إنشاء وإعداد أنشطة رائدة في المناطق الأكثر تأثراً. وتتيح هذه المبادرة منبراً عالمياً لإقامة الشراكات وتوطيد أواصر التعاون وتنسيق الأنشطة المتعلقة بمراقبة القمامة البحرية وإدارتها على نحو مستدام.

٣٥ - وتدعم الشراكة العالمية لمعالجة مشكلة القمامة البحرية عمل الشراكة العالمية بشأن إدارة النفايات من أجل الحد من القمامة البحرية وإدارتها ومن ثم حماية صحة الإنسان والبيئة البحرية. وتتناول الشراكة العالمية لمعالجة مشكلة القمامة البحرية أيضاً الآثار الإيكولوجية والاقتصادية للقمامة البحرية على الصعيد العالمي. وقد أطلقت نقطة وصل منطقة البحر الكاريبي في الشراكة العالمية لمعالجة مشكلة القمامة البحرية في عام ٢٠١٦، ويشارك في استضافتها البرنامج الكاريبي للبيئة ومعهد مصائد الأسماك في الخليج ومنطقة البحر الكاريبي، وهو منظمة إقليمية غير هادفة للربح. واستُهلّت عدة أنشطة تحت مظلة إدارة القمامة البحرية داخل المنطقة.

٣٦ - وأُعلن عن إطلاق حملة بحار نظيفة (#CleanSeas) لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في مؤتمر القمة العالمي للمحيطات في عام ٢٠١٧ في بالي بإندونيسيا. وترمي الحملة إلى القضاء على مصادر رئيسية للقمامة البحرية، مثل اللدائن الدقيقة في منتجات التجميل والمنتجات البلاستيكية التي تُستخدم مرة واحدة، على مدى السنوات الخمس المقبلة. وفي غضون سنة واحدة من إطلاق الحملة العالمية، قدمت حكومات بنما والجمهورية الدومينيكية وسانت لوسيا وغرينادا وفرنسا وكوستاريكا التزامات بالقضاء على القمامة البحرية في إطار الحملة. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٨، انضمت غيانا أيضاً إلى المبادرة.

٣٧ - ويتمثل أحد التحديات التي تواجه منطقة البحر الكاريبي الكبرى في ضعف الهياكل الأساسية لإدارة النفايات الصلبة، وهو ما يفضي إلى تأثير مجاري النفايات سلباً على المجاري المائية الداخلية (بما في ذلك الجداول والأخاديد)، والأنهار، والمجتمعات المحلية التي تقطن المناطق الساحلية، والنظم الإيكولوجية البحرية. وترمي مبادرة مياه خالية من القمامة في منطقة البحر الكاريبي إلى الحد من القمامة البحرية عن طريق تحسين إدارة النفايات الصلبة. وستعمل جامايكا، باعتبارها بلداً رائداً، مع الشركاء على التحكم في مصادر القمامة والنفايات الصلبة البرية وتقليلها ومنعها من دخول المجاري المائية وتلويث البيئة الساحلية والبحرية.

٣٨ - وسيقوم البرنامج الكاريبي للبيئة، بدعم مالي من وكالة الحماية البيئية في الولايات المتحدة الأمريكية، بتعزيز أوجه التآزر والتنسيق بين مختلف المشاريع والأنشطة الجارية المتعلقة بالنفايات الصلبة والقمامة البحرية، ومساعدة البلدان المشاركة في تطوير نهج أكثر تكاملاً وانسجاماً في إدارة النفايات الصلبة والقمامة البحرية، مع التركيز على المجتمعات المحلية. وسيوجه البرنامج الكاريبي للبيئة هذه العملية وسيعمل مع المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة في المنطقة للمساعدة في تنفيذ مشاريع إدارة النفايات الصلبة/القمامة البحرية تلك والترويج لرسالة أكثر اتساقاً في صفوف الجهات صاحبة المصلحة وعموم الجمهور بشأن إدارة النفايات الصلبة.

٣٩ - وفي جامايكا، تتولى مؤسسة ساندلز تنسيق تنفيذ أنشطة المشاريع في بلدي بلوفيلدز ووايت هاوس. واستُهل العمل داخل المجتمعات المحلية لتحديد الأولويات المتصلة بالنفايات الصلبة ومواقع الرصد والتنظيف. وأقيمت صلات أيضاً مع المشروع الوطني لخفض النفايات البلاستيكية الذي يحظى بدعم المكتب دون الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. ويرمي ذلك المشروع إلى تعزيز الإطار التشريعي لتحسين نظم إدارة النفايات للحد من القمامة البلاستيكية البحرية ذات المصادر البرية. ويُؤل المشروع الذي يستغرق عامين (٢٠١٨-٢٠٢٠) من خلال المركز الدولي للتكنولوجيا البيئية في اليابان وتبلغ قيمته حوالي ٧٠٠ ٠٠٠ دولار.

٦ - تحمّض المحيطات

٤٠ - التكيف مع تغير المناخ مهم أيضاً لمنطقة البحر الكاريبي. وكجزء من البرنامج الإقليمي للوكالة الدولية للطاقة الذرية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، يجري تنفيذ مشروع معنون "تعزيز الرصد الإقليمي لأغراض البيئات البحرية والساحلية المستدامة والاستجابة لها". ويركز المشروع على إذكاء الوعي بنتائج المشروع السابق^(٣)، وهدفه النهائي هو تحسين إدارة البيئة البحرية لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عن طريق معلومات قابلة للتنفيذ تقدمها شبكة الرصد والاستجابة.

دال - هيئة مصايد أسماك غرب وسط الأطلسي

٤١ - أنشئت في عام ١٩٧٣ هيئة مصايد أسماك غرب وسط الأطلسي بموجب قرار لمجلس منظمة الأغذية والزراعة، وتضم حالياً ٣٣ بلداً والاتحاد الأوروبي كأعضاء. ويعتبر جميع بلدان منطقة البحر الكاريبي وبلدان أمريكا الوسطى تقريباً أعضاء في هذه الهيئة التي تمثل هدفها في تعزيز حفظ وإدارة وتنمية موارد الأحياء المائية في منطقة عمل الهيئة، تمثيلاً مع مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد لمنظمة الأغذية والزراعة، والتصدي لإدارة مصائد الأسماك المشتركة، ومشاكل التنمية التي يواجهها أعضاء الهيئة.

٤٢ - وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، اضطلعت أمانة الهيئة بمجموعة من الأنشطة. وشمل ذلك إعداد المشروع الممول من مرفق البيئة العالمية، المعنون "تطوير القدرة التنظيمية على الحفاظ على النظام الإيكولوجي وسبل العيش في مصائد الأسماك الصغيرة النطاق في منطقة البحر الكاريبي" (المعروف باسم StewardFish)، الذي بدأ في أوائل عام ٢٠١٧، ومشروع الإدارة المستدامة للصيد العرضي في مصائد الجرف في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وهذا المشروع الأخير تبلغ قيمته ٥,٦ ملايين دولار، وهو يعزز المبادئ التوجيهية الدولية للصيد العرضي ويدخل تكنولوجيا الحد من الصيد العرضي إلى المنطقة.

٤٣ - وجرى دعم الخطوط التوجيهية الطوعية الدولية لضمان استدامة مصائد الأسماك الصغيرة الحجم بالتعاون الوثيق مع الآلية الإقليمية الكاريبية لمصائد الأسماك، ومركز دراسات إدارة الموارد والبيئة التابع لجامعة جزر الهند الغربية، والمعهد الكاريبي للموارد الطبيعية، والشبكة الكاريبية لمنظمات صيادي الأسماك، والعديد من المنظمات الوطنية لصيادي الأسماك وشُعَب وإدارات مصائد الأسماك.

(٣) المشروع معنون "إنشاء شبكة المراقبة الكاريبية لمراقبة تحمّض المحيطات وتأثيره على تكاثر الطحالب الضارة، باستخدام التقنيات النووية والنظيرية".

٤٤ - ودُعِيَ الفريق العامل الإقليمي المعني بالصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، الذي أنشأته هيئة مصايد أسماك غرب وسط الأطلسي في دورتها الخامسة عشرة، إلى الانعقاد من جانب الآلية الإقليمية الكاريبية لمصائد الأسماك، بدعم مالي من الإدارة الوطنية لشؤون البحار والغلاف الجوي التابعة لوزارة التجارة بالولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ومشروع النظم الإيكولوجية البحرية الكبرى في منطقة البحر الكاريبي والرصيف البرازيلي الشمالي، ومشروع سمك الخرمان في منطقة البحر الكاريبي الممول من البنك الدولي. وعُقد اجتماعان للفريق العامل الإقليمي في عام ٢٠١٧ استهدفًا، في جملة أمور، إذكاء الوعي بمشكلة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في منطقة البحر الكاريبي وزيادة فهمها، وكذلك زيادة قدرة الدول على التعاون على نحو أكثر فعالية في منع هذا النوع من الصيد وردعه والقضاء عليه في منطقة البحر الكاريبي.

٤٥ - وقد دُمِّر إعصارا إيرما وماريا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ عدة جزر في منطقة البحر الكاريبي وكان لهما أثر ضار على قطاع مصائد الأسماك. ووفرت منظمة الأغذية والزراعة، من خلال هيئة مصايد أسماك غرب وسط الأطلسي، توجيهات لتقييم الاحتياجات في مجال كوارث مصائد الأسماك للبلدان المتأثرة، وأعدت ودعمت عدة مشاريع طوارئ لإعادة تأهيل القطاع في دومينيكا وأنتيغوا وبربودا. وقدم أيضا العديد من أعضاء الهيئة الدعم لبعضهم بعضاً في أعقاب الكوارث الطبيعية.

٤٦ - وبدعم من مشروع سمك الخرمان في منطقة البحر الكاريبي، عُقدت حلقة عمل إقليمية بشأن إحصائيات مصائد الأسماك الترفيهية في حزيران/يونيه ٢٠١٧. وجمعت حلقة العمل ٣٨ ممثلاً من ١٣ بلدًا كاريبيًا، وهيئات إقليمية معنية بمصائد الأسماك، ومؤسسات للمشورة التقنية بشأن مصائد الأسماك، ومنظمات غير حكومية، وأخصائيين في إحصائيات مصائد الأسماك، وجهات أخرى من أصحاب المصلحة. وأسهمت حلقة العمل في تطوير معرفة المشاركين بالتحديات الإقليمية المتعلقة ببيانات مصائد الأسماك وتعزيز قدرتهم على التصدي لتلك التحديات بفعالية.

واو - التحرك نحو اقتصاد أزرق

٤٧ - تمثل السياحة البحرية عاملاً رئيسياً يسهم في اقتصاد العديد من البلدان الكاريبية. وتشير تقديرات المجلس العالمي للسفر والسياحة إلى أن قطاع السفر والسياحة، من حيث أثره الاقتصادي (المباشر وغير المباشر والضمني)، مثل في عام ٢٠١٦ نسبة ١٤،٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وتعتمد العديد من البلدان بنسبة أكبر على هذا القطاع. فعلى سبيل المثال، يمثل قطاع السفر والسياحة نسبة من الناتج المحلي الإجمالي تبلغ ٣٠،٣ في المائة في جامايكا، و ٣٩،٩ في المائة في بربادوس، و ٤٤،٨ في المائة في جزر البهاما، و ٦٠،٤ في المائة في أنتيغوا وبربودا.

٤٨ - وبناء على ذلك، أعرب عدد متزايد من الدول الكاريبية عن الرغبة في استكشاف سياسات "الاقتصاد المستدام المستند إلى المحيطات"، اعترافاً بالفوائد التي لا تعد ولا تحصى التي يمكن استخلاصها منها من حيث الغذاء والعمالة ومعاملات الصرف الأجنبي والثقافة والترفيه. فمن خلال تطوير واستخدام التدخلات السياسية القائمة على الأدلة على الصعيدين الوطني والإقليمي، مثلاً في قطاعات مصائد الأسماك والتجارة والسياحة، يمكن للبيئة البحرية أن تقدم مساهمات معززة بصورة كبيرة في النمو الاقتصادي والرفاه والازدهار، وأن تزود البلدان بأساس للسعي إلى تنمية منخفضة الكربون تتسم بالكفاءة في استهلاك الموارد، وأن تعزز الاتساق في السياسات الوطنية.

٤٩ - وتبنت منطقة البحر الكاريبي مفهوم جني الفوائد الاقتصادية من الحيز المحيطي المتوافر بما باعتبارها محور استراتيجيات النمو في المستقبل، وبدأت في وضع أطر سياسية وقانونية ومؤسسية لمعالجة ذلك. وخططت غرينادا خطوات عديدة في هذا الصدد. وخلال مؤتمر الأمم المتحدة لعام ٢٠١٧ لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، أقامت حكومة غرينادا شراكة مع وزارة الشؤون الاقتصادية بحكومة هولندا بشأن مشروع لدعم التحول الوطني لغرينادا إلى دولة محيطية ذات اقتصاد أزرق وإنشاء معهد وطني للاقتصاد الأزرق وحوكمة المحيطات. وتستهدف هذه الشراكة دعم الزيارات المستدامة في إنتاجية نظم الأغذية البحرية، والمساحات الساحلية والمحيطية التي تُستخدم مرة واحدة والمتعددة الاستخدامات، وسبل العيش لسكان المناطق الساحلية المهددين بتغير المناخ، والممارسات التي تُسهم في الاستخدام للموارد الساحلية والبحرية. وسيجري إعداد مذكرة مفاهيمية لتعزيز موارد غرينادا الساحلية والبحرية والمحيطية وإنشاء مؤسسة مخصصة للنمو الأخضر وحوكمة المحيطات في البلد.

زاي - أنشطة اللجنة المعنية بالبحر الكاريبي

٥٠ - يرد في مرفق هذا التقرير وصف لأنشطة اللجنة المعنية بالبحر الكاريبي. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، ركزت اللجنة، في جملة أمور، على تنشيط أعمالها، وفي هذا الصدد واصلت رابطة الدول الكاريبية ترسيخ وضع اللجنة باعتبارها الآلية الرئيسية للتنسيق والتعاون في الأنشطة التي تعزز التنمية المستدامة للبحر الكاريبي. وبالنسبة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨، تستند اللجنة في عملها إلى هذا الزخم عن طريق مواصلة تنسيق المشاريع والأنشطة الرامية إلى الحفاظ على البحر الكاريبي والمضفي في عملها الرامي إلى تطوير المفهوم الجديد المقترح للمنطقة الخاصة في سياق التنمية المستدامة، واضعة نصب أعينها تحقيق هدف تعيين منطقة البحر الكاريبي بهذه الصفة في نهاية المطاف. وتشمل الأنشطة البارزة الأخرى خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ مشاركة الرابطة في مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة الذي عُقد في عام ٢٠١٧.

٥١ - وتسعى اللجنة، من خلال إعادة تنشيطها مؤخراً، سعياً حثيثاً إلى تحقيق التنمية المستدامة في منطقة البحر الكاريبي عن طريق أنشطة من قبيل البحوث المشتركة، ومشاريع الإدارة، والاجتماعات، وآليات تبادل المعلومات بهدف تحسين التنسيق والتعاون بشأن قضايا إدارة البيئة البحرية وعمليات اتخاذ القرار ذات الصلة.

رابعا - الآثار القانونية والمالية المحتملة لمفهوم تعيين البحر الكاريبي منطقة خاصة في سياق التنمية المستدامة

٥٢ - وجهت الدعوة إلى تعيين البحر الكاريبي منطقة خاصة في سياق التنمية المستدامة أول الأمر في الاجتماع الوزاري لبلدان منطقة البحر الكاريبي الذي عقد في عام ١٩٩٧ بشأن برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وأنشئت اللجنة المعنية بالبحر الكاريبي تحت رعاية رابطة الدول الكاريبية في عام ٢٠٠٦ واعتُبرت بمثابة الآلية المكلفة بمتابعة هدف هذا التعيين.

٥٣ - وقامت اللجنة، سعياً إلى تحقيق هذا الهدف، بتقسيم أنشطتها إلى مساري عمل متوازيين يركزان على ما يلي: (أ) تنسيق أنشطة حفظ البيئة البحرية في المنطقة وزيادة فرص المشاريع التعاونية إلى أقصى

حد؛ (ب) وتطوير مفهوم المنطقة الخاصة في سياق التنمية المستدامة من خلال التشاور وتوافق الآراء والتوعية. أما مسار العمل الثاني فسيراعي الإطار القانوني الدولي القائم، بما في ذلك الاتفاقات العالمية والإقليمية السارية. وعلى نحو ما ذكر الأمين العام سابقاً، تشمل هذه الاتفاقات على الخصوص اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار التي تحدد الإطار القانوني الذي يجب أن تجرى في إطاره جميع الأنشطة في المحيطات والبحار، إلى جانب الصكوك الدولية الأخرى المعتمدة من أجل تنفيذ مبادئها العامة أو تطويرها^(٤).

٥٤ - وأي تقييم للآثار المالية لتعيين البحر الكاريبي منطقة خاصة في سياق التنمية المستدامة سيتوقف أولاً على صياغة تعريف دقيق لمفهوم هذه المنطقة الخاصة، ول نطاق تطبيقه، ولوضعه القانوني في القانون الدولي، ولتقييم الآثار المراد أن تنشأ عنه، استناداً إلى بعض خطوط الأساس المعينة سلفاً. ولا يزال عمل رابطة الدول الكاريبية جارياً في هذا الصدد (انظر المرفق).

خامسا - الخلاصة

٥٥ - خلال فترة السنتين الحالية، واصلت الدول الأعضاء في منطقة البحر الكاريبي الكبرى العمل بصورة تعاونية خدمة لموردها المشترك وهو البحر الكاريبي. وقد لقيت دعماً في جهودها من جانب المجتمع الدولي، بما في ذلك الحكومات الشريكة، والمنظمات الحكومية الدولية، والقطاع الخاص. وتتناول جهودها الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة، وغالباً ما تشمل مكونات خاصة ببناء القدرات. وبالإضافة إلى ذلك، تم اعتماد النهج القائم على النظام الإيكولوجي في حالات كثيرة، مما يجعل من الممكن النظر في الآثار التراكمية للمسائل والتحديات البيئية على البيئة البحرية الكاريبية ويتيح لمن يتولى رسم السياسات العمل على صعيد جميع القطاعات من أجل إدارة الأنواع والموائل، والأنشطة الاقتصادية، والاستخدامات المتضاربة، واستدامة الموارد.

(٤) انظر A/65/301، الفقرات ٥-١٣.

المرفق

التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٢٤/٧١

تقرير اللجنة المعنية بالبحر الكاريبي التابعة لرابطة الدول الكاريبية

أولاً - مقدمة

١ - يُعد البحر الكاريبي بحراً شبه مغلق وهو النظام الإيكولوجي البحري الكبير الأكثر تعقيداً في العالم من الناحية الجيوسياسية. ويعزى ذلك إلى أنه يجمع أكبر عدد من البلدان في أضخم نظام إيكولوجي بحري كبير في العالم وأكبر عدد من الحدود البحرية الموجودة في أي نظام إيكولوجي بحري كبير في العالم. ويُعد البحر الكاريبي التراث المشترك لشعوب منطقة البحر الكاريبي الكبرى. إنه منطقة بحرية هشة ومعقدة تتقاسمها بلدان متباينة في أحجامها ومراحل تقدمها في التنمية المستدامة. ويعتمد سكان هذه البلدان على البحر لتحقيق التنمية ويستمدون منه هويتهم الثقافية. ولهذا، لا بد من تشجيع اعتماد بنيات تربط المنطقة الأوسع حتى يتسنى تنسيق المشاريع والسياسات التي تتعلق بمنطقة البحر الكاريبي، بغية تيسير إدارة وتنمية منطقة البحر الكاريبي على نحو مستدام.

٢ - ولقد أنشئت مبادرة البحر الكاريبي في ١٩٩٩ اعترافاً من الدول الأعضاء من منطقة البحر الكاريبي بأن البحر الكاريبي لديه سمات فريدة، بما في ذلك كونه شبه مغلق، وأنه يعاني من درجة عالية من الهشاشة، ويتعين إدارة موارده إدارة مستدامة.

٣ - وأنشئت اللجنة المعنية بالبحر الكاريبي لاحقاً في ٢٠٠٦ برعاية رابطة الدول الكاريبية لتكون بمثابة لجنة متابعة مبادرة البحر الكاريبي. وعُينت هذه اللجنة لتكون الآلية المنوطة بها مهمة السعي إلى تحقيق هدف تعيين منطقة البحر الكاريبي منطقة خاصة في سياق التنمية المستدامة. ويؤكد إنشاء هذه اللجنة التزام الدول الأعضاء في رابطة الدول الكاريبية بحفظ البحر الكاريبي وحمايته. وهي تعمل، منذ ذلك الحين، على تحسين تنسيق جهود الحفظ في منطقة البحر الكاريبي الكبرى.

٤ - وخلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦، عملت الدول الأعضاء في رابطة الدول الكاريبية على تنشيط عمل اللجنة من خلال تنفيذ دراسة استشارية صدر بها تكليف من رؤساء الحكومات تهدف إلى تقييم الآثار المترتبة عن وضع المنطقة الخاصة، واستضافة الندوة الأولى للجنة المعنية بالبحر الكاريبي، والتعاقد مع منسق للبرامج.

٥ - وتُعد المناطق الساحلية في منطقة البحر الكاريبي الكبرى مناطق معرضة بشكل خاص لآثار تغير المناخ البشري المنشأ، لا سيما ارتفاع مستوى سطح البحر والظواهر المناخية البالغة الشدة مثل الأعاصير، بالنظر إلى العدد الكبير من الدول الجزرية الصغيرة النامية الذي تحتضنه.

٦ - وفي إطار مواصلة جهود التنشيط التي بدأت خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦، تواصل رابطة الدول الكاريبية اعتبار اللجنة الآلية الرئيسية للتنسيق والتعاون في الأنشطة التي تعزز التنمية المستدامة في منطقة البحر الكاريبي. وخلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨، اتخذت اللجنة من هذا الزخم منطلقاً لعملها فواصلت تنسيق المشاريع والأنشطة الرامية إلى الحفاظ على منطقة البحر الكاريبي بوصفها التراث المشترك للدول الأعضاء، وعملت على وضع عملية تشاورية تهدف إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مفهوم المنطقة الخاصة في سياق التنمية المستدامة.

٧ - ومن الأنشطة الجديدة بالذكر المضطلع بها في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ مشاركة الرابطة في الحدث البارز لعام ٢٠١٧ المتمثل في مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة. وتتسق الأهداف الرئيسية للرابطة مع العديد من الغايات المحددة، بما في ذلك الحفاظ على منطقة البحر الكاريبي وسواحلها وزيادة قدرتها على الصمود، والنظر في مسائل من قبيل تحمض المحيطات، والاستفادة القصوى من الموارد البحرية اعتماداً على الممارسات المستدامة.

٨ - ويقدم هذا التقرير لمحة عامة عن الأنشطة والتقدم المحرز خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ والأنشطة المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، من حيث صلتها بتنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٢٤/٧١ المعنون "نحو بلوغ التنمية المستدامة في منطقة البحر الكاريبي لصالح الأجيال الحالية والمقبلة"، على النحو التالي:

- (أ) تقديم العملية الموازية للجنة المعنية بالبحر الكاريبي؛
- (ب) إطلاق مشروع السواحل الرملية؛
- (ج) تعميق التعاون مع المؤسسات الإقليمية؛
- (د) أنشطة اللجنة في المستقبل.

ثانياً - العملية الموازية للجنة المعنية بالبحر الكاريبي

٩ - في الاجتماع الاستثنائي الأول للجنة المعنية بالبحر الكاريبي، المعقود في ٥ شباط/فبراير ٢٠١٨، اقترحت رابطة الدول الكاريبية نهجاً جديداً لتصنيف أنشطة هذه اللجنة. وإقراراً بطلبات الجمعية العامة في قرارها ٢٢٤/٧١ والأمين العام في تقريره السابق (A/71/265)، وضعت الرابطة واللجنة العملية الموازية للجنة المعنية بالبحر الكاريبي من أجل تعريف المنطقة الخاصة والتنسيق للحفاظ عليها في الآن ذاته. ووضعت هذه العملية من خلال سلسلة من المشاورات والورقات المفاهيمية وتنقسم إلى "مسارين" موازيين من الأنشطة.

١٠ - ويحمل المسار الأول عنوان "تنسيق حفظ البيئة البحرية في المنطقة وزيادة فرص المشاريع التعاونية إلى أقصى حد". ويسلم هذا المسار بأن تعيين الجمعية العامة للمنطقة الخاصة يجب أن يدعمه برنامج عمل ملموس من المشاريع والمبادرات الهادفة إلى تنسيق إدارة هذه الموارد المشتركة.

١١ - أما المسار الثاني، بعنوان "إقامة منطقة خاصة في سياق التنمية المستدامة من خلال التشاور وتوافق الآراء والتوعية"، فيقدم خريطة طريق من أجل التوصل إلى تعريف واضح لمفهوم المنطقة الخاصة في سياق التنمية المستدامة. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة لأن الدول الأعضاء في رابطة الدول الكاريبية تسعى إلى إرساء مفهوم جديد دون الإخلال بالقانون الدولي.

ألف - المسار الأول: تنسيق حفظ البيئة البحرية في المنطقة وزيادة فرص المشاريع التعاونية إلى أقصى حد

١٢ - يشمل هذا المسار تنفيذ مشاريع ملموسة في مجال الإدارة التعاونية لمنطقة البحر الكاريبي عن طريق تعزيز العلاقات مع المؤسسات الرئيسية المعنية بالتنمية المستدامة لمنطقة البحر الكاريبي. ويتعين تحقيق المقترحات التالية من خلال برنامج عمل اللجنة.

١٣ - تنفيذ مشاريع هافانا - إدراكاً من اللجنة للتوجيهات الواردة في إعلان هافانا وخطة العمل للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨، فهي تواصل تنفيذ المشاريع المحددة فيه. وإن المشروع الرئيسي للجنة، "السواحل الرملية"، الوارد وصفه في هذا التقرير، ينشئ نموذجاً لمشاريع التعاون والتنسيق المستقبلية التي ستنفذها اللجنة.

١٤ - تنسيق الجهود البحرية الإقليمية من خلال التعاون - تعزز اللجنة مواصلة بناء العلاقات مع المشاريع والمبادرات الإقليمية الرئيسية من خلال إنشاء شراكات في المشاريع، وعند الاقتضاء، إبرام مذكرات التفاهم. وتهدف جهود التنسيق إلى الحد من ازدواجية الجهود وتعزيز إبلاغ جهات اتخاذ القرارات في رابطة الدول الكاريبية بالفرص في مجالات العلوم والحلول والموارد. وفي البداية، يُقترح إبرام شراكات مع البرنامج الكاريبي للبيئة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة أمريكا الوسطى المعنية بقطاع مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية، والآلية الإقليمية الكاريبية لمصايد الأسماك، ومشروع النظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة في منطقة البحر الكاريبي والرصيف البرازيلي الشمالي، ومركز الجماعة الكاريبية لتغير المناخ، من خلال التعاون على تنفيذ مشاريع الرابطة القائمة أو الاشتراك في وضع مشاريع جديدة للنظر فيها.

١٥ - تيسير الاتفاقات القانونية القائمة ذات الصلة - ستيسر اللجنة، كلما طلبت الدول الأعضاء ذلك، التصديق على الاتفاقات الدولية ذات الصلة حتى تجتمع الدول الأعضاء في الرابطة في إطار معيار قانوني مشترك. وهذا الدور مبين بوضوح في قراري الجمعية العامة ٢٢٥/٥٤ و ٢٠٥/٦٧.

باء - المسار الثاني: إقامة منطقة خاصة في سياق التنمية المستدامة من خلال التشاور وتوافق الآراء والتوعية

١٦ - إن التوصل إلى توافق داخلي في الآراء فيما بين الدول الأعضاء في رابطة الدول الكاريبية بشأن تعريف هذا المفهوم يكتسي أهمية بالغة للحصول على وضع المنطقة الخاصة في سياق التنمية المستدامة. وترى اللجنة أن هذا الأمر سيتطلب عملية تشاور وتوافق في الآراء وتوعية متواصلة على الصعيدين الوطني والإقليمي، وفي نهاية المطاف، على الصعيد العالمي.

١٧ - وستراعى في هذا التعريف الاتفاقات العالمية والإقليمية القائمة^(١) التي تعتبر الدول الأعضاء في الرابطة أطرافاً فيها، والتعاريف القائمة لمفهوم "المنطقة الخاصة"، وأوجه القصور في تلك الاتفاقات ومستوى تصديق الدول الأعضاء عليها.

١٨ - وسيستند هذا التعريف إلى أفضل المعلومات المتاحة بشأن ما يجعل منطقة البحر الكاريبي منطقة فريدة، وباعتبار هذا الطابع الفريد، سيستند أيضاً إلى تطلعات الدول الأعضاء بشأن إدارة المنطقة. ويجب أن تعكس هذه التطلعات جهوداً متضافرة سعيًا إلى الإدارة المتكاملة لمنطقة البحر الكاريبي وآلية يقوم بنجاحها على المشاركة وبناء توافق الآراء بدلاً من التركيز على الإجراءات العقابية.

(١) يتعلق الأمر على وجه الخصوص باتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، واتفاقية حماية وتنمية البيئة البحرية لمنطقة البحر الكاريبي الكبرى، المعتمدة في كارتاخينا دي إنداياس، كولومبيا، في ٢٤ آذار/مارس ١٩٨٣، وبروتوكولاتها، والاتفاقية الدولية لمنع التلوث من السفن، واتفاقية التنوع البيولوجي.

١٩ - وتوصي أمانة اللجنة بالقيام، في إطار عملية تمتد على سنتين سيجري وضع تفاصيلها لاحقاً باعتبارها مشروعاً يطلب تمويله حسب الاقتضاء، بتكوين فريق عامل معني بالمنطقة الخاصة في سياق التنمية المستدامة، يضم أعضاء اللجنتين الفرعيتين القانونية والعلمية التقنية التابعتين للجنة المعنية بالبحر الكاريبي، ومجلس اللجنة وأمانة الرابطة. ويضطلع الفريق العامل بالمهام التالية:

(أ) إجراء جرد للمفاهيم القانونية القائمة للمنطقة الخاصة، ولا سيما ما ينطبق منها على منطقة البحر الكاريبي، وبيان الكيفية التي يمكن بها للجنة، من خلال أعمالها، أن تضيف قيمة في حالة إقامة منطقة خاصة في سياق التنمية المستدامة. ويُقترح أن تقوم اللجنة الفرعية القانونية هذه الخطوة؛

(ب) النظر في العناصر المفاهيمية لـ "المنطقة الخاصة" في الصكوك الدولية ذات الصلة، وتحديد سبل توسيع نطاق هذه العناصر لتشمل مفهوم المنطقة الخاصة في سياق التنمية المستدامة و/أو تطبيق عليه؛

(ج) وضع مشروع مفهوم عملي بشأن المنطقة الخاصة في سياق التنمية المستدامة. وسيستخدم المفهوم أساساً تستند إليه جميع الدول الأعضاء لبدء المشاورات.

٢٠ - وخلال هذه العملية، سيستفيد الفريق العامل من دعوة هيئات مختصة مثل البرنامج الكاريبي للبيئة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (بصفته الوكالة المنفذة لاتفاقية كارتاخينا وبروتوكولاتها)، أو ممثلين من أمانتي اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ومصرف التنمية الكاريبي. وستساعد هذه العملية على تعزيز فهم الثغرات في تنفيذ الاتفاقات الأخرى وتحديد سبل قيام الرابطة ولجنتها بإضافة قيمة في المشهد الحالي دون ازدواجية الجهود.

ثالثاً - مشروع السواحل الرملية

٢١ - في التقرير السابق للأمين العام (A/71/265)، أوردت اللجنة تفاصيل عن مشروعين مقترحين في إطار الأنشطة المقبلة للجنة المعنية بالبحر الكاريبي. وقدمت هذين المشروعين حكومة كوبا في الاجتماع الأول للجنة الفرعية العلمية والتقنية. وركز المشروعان على: حفظ الشعاب المرجانية؛ وإدارة ورصد التحات الساحلي. وحصلت رابطة الدول الكاريبية على تمويل للمشروع الثاني الذي يجري تنفيذه حالياً.

٢٢ - ويركز المشروع المعنون "تقييم آثار تغير المناخ على السواحل الرملية"، على بناء قدرات الدول الأعضاء في رابطة الدول الكاريبية لكفالة صمود سواحلها من خلال تنسيق وتحسين رصد التحات الساحلي وارتفاع مستوى سطح البحر. وهذا هو المشروع الرئيسي للجنة والرابطة. وبعد انتهاء المفاوضات مع الوكالة الكورية للتعاون الدولي، تم إطلاق المشروع في ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٧، وتبلغ قيمته ٤،١٦ ملايين دولار.

٢٣ - ويحصل المشروع أيضاً على الدعم المالي بفضل المساهمات السخية من تركيا التي مولت المرحلة الاستهلاكية البالغة الأهمية في المشروع. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت هولندا الدعم المالي لتيسير مشاركة الأعضاء الهولنديين المنتسبين إلى رابطة الدول الكاريبية.

٢٤ - وأخيراً، تعد لجنة البحر الكاريبي شريكا في مشروع CARIB-COAST INTERG، الذي يركز على تعزيز نمذجة التحات الساحلي ودعم اتخاذ القرار لدى فئة الأعضاء الفرنسيين المنتسبين إلى رابطة الدول الكاريبية، وهي المارتينيك، وغواديلوب، وسانت مارتن. وستعزز الشراكة في هذا المشروع جهود مشروع السواحل الرملية، مع كفالة تنسيق الجهود مع المنتسبين الفرنسيين إلى الرابطة.

رابعاً - تعميق التعاون مع المؤسسات الإقليمية

٢٥ - إدراكاً للحاجة إلى إشراك عدد أكبر من الدول الأعضاء في رابطة الدول الكاريبية في المشاريع، باشرت أمانة الرابطة حواراً مع مركز الجماعة الكاريبية لتغير المناخ في بليز بشأن إمكانية العمل معاً لالتماس تمويل إضافي لمشروع السواحل الرملية والعمل معاً من أجل تعميق التعاون العلمي الإقليمي والحد من الازدواجية في الجهود.

٢٦ - وتواصل اللجنة المعنية بالبحر الكاريبي مناقشتها مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة لتمكينه من المشاركة بصفة مراقب في مشروع السواحل الرملية، من أجل السعي إلى بناء أوجه التآزر والحد من الازدواجية في الجهود المبذولة في المنطقة.

٢٧ - وأخيراً، إدراكاً للأهمية الكبيرة التي تكتسبها أهداف التنمية المستدامة، تعكف اللجنة حالياً على وضع ورقة مفاهيمية عن سبل تقديمها المساعدة في تنفيذ ورصد الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة (الحياة تحت الماء)، عن طريق إبرام الشراكات مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وغيرها من الكيانات العاملة في هذا المجال.

خامساً - أنشطة اللجنة المعنية بالبحر الكاريبي في المستقبل

٢٨ - مشروع الشعاب المرجانية - تواصل أمانة رابطة الدول الكاريبية السعي إلى حشد تمويل مشروعها المتعلق بالشعاب المرجانية، الذي يقوم على إنشاء ثلاث قواعد للأحواض المائية في منطقة البحر الكاريبي من أجل الحفاظ على الموارد الجينية المرجانية وتعزيز المعرفة الإقليمية بأساليب وتقنيات إعادة الإحياء.

٢٩ - الندوة الثانية للجنة المعنية بالبحر الكاريبي - بناء على ما حققته الندوة الأولى من نجاح، ستواصل الندوة الثانية بناء الاعتراف باللجنة المعنية بالبحر الكاريبي بوصفها المنتدى الرئيسي الرفيع المستوى لسياسات العلوم فيما يتصل بمسائل البيئة البحرية. وستركز هذه الندوة التي تمتد على ثلاثة أيام على ما يلي:

(أ) جمع الأموال وتنمية المشاريع المشتركة: من خلال عرض قصص النجاح السابقة والمفاهيم الجديدة للمشاريع التعاونية. وستبحث هذه الجلسة من الندوة في فرص المشاريع التعاونية بين دول الجنوب والمشاريع التعاونية ثلاثية الأطراف؛

(ب) تحسين تدفق المعلومات في مجال التداخل بين العلوم والسياسات: ستركز هذه الجلسة على المواضيع التي تعتبرها اللجنة ذات أهمية خاصة. وسيعرض الخبراء الإقليميون أحدث العلوم والتوقعات والتوصيات المتصلة بالإدارة الموجهة إلى الجهات الإقليمية صانعة القرارات والمؤسسات الإقليمية

والممثلين الوطنيين.

٣٠ - قاعدة بيانات اللجنة المعنية بالبحر الكاريبي - على الرغم من تأخر تنفيذ قاعدة البيانات، فإن اللجنة لا تزال ملتزمة بتنفيذ المشروع. وفي ٢٠١٨، ستُعقد اللجنتان الفرعيتان التابعتان للجنة المعنية بالبحر الكاريبي للنظر في عملية التنفيذ. ولم تتغير السمات الرئيسية لقاعدة البيانات، وهي على النحو التالي:

(أ) قاعدة بيانات متاحة على الإنترنت عن المشاريع الوطنية والإقليمية ذات الصلة بالتنمية المستدامة لمنطقة البحر الكاريبي؛

(ب) قاعدة بيانات عن توجيهات الممارسات المثلى ودراسات حالات فردية عن استجابات الإدارة؛

(ج) قاعدة بيانات عن الخبراء الإقليميين المعنيين بالنظر في المواضيع الناشئة/القضايا الحيوية الخاصة.

سادسا - الخلاصة

٣١ - تظل الدول الأعضاء في رابطة الدول الكاريبية واللجنة المعنية بالبحر الكاريبي ملتزمة بهدف تحقيق الاعتراف لمنطقة البحر الكاريبي بصفة المنطقة الخاصة في سياق التنمية المستدامة. وتظل الرابطة الهيئة المثالية لتنسيق إدارة هذا المورد المشترك لعدد من الأسباب منها، على سبيل المثال لا الحصر، قاعدة عضويتها الواسعة التي تضم ٣٥ عضواً وعضواً منتسباً لديها سواحل على البحر الكاريبي، وتنوع الدول والمحيطات في منطقة البحر الكاريبي، ونطاقها الجغرافي، وتركيزها على المسائل الرئيسية المتصلة بالتنمية المستدامة داخل مديرياتها^(٢)، واستضافتها للجنة المعنية بالبحر الكاريبي.

٣٢ - وتظل اللجنة ملتزمة بتفعيل مفهوم الإدارة المنسقة والتعاونية من خلال تنفيذ مشاريع ملموسة مع التركيز على البحوث المشتركة وآليات تبادل المعلومات، وأيضاً من خلال بناء العلاقات مع الهيئات والمبادرات المناسبة، ولا سيما هيئات ومبادرات منظومة الأمم المتحدة.

٣٣ - وتظل رابطة الدول الكاريبية واللجنة المعنية بالبحر الكاريبي أيضاً ملتزمتين بدعم زيادة إشراك جميع الفئات في عملية صنع القرار. ويشمل ذلك إسماع أصوات مجتمعات الشعوب الأصلية والنساء والشباب والفئات الضعيفة الأخرى في الاضطلاع بولايات اللجنة والرابطة الأوسع نطاقاً. ولذلك ترى الرابطة إمكانات هائلة للتعاون بين الأمم المتحدة ورابطة الدول الكاريبية في مجالات الدعوة والسياسات والتوعية لصالح هذه الفئات.

٣٤ - وعلى وجه الخصوص، تظل رابطة الدول الكاريبية واللجنة ملتزمتين بدعم زيادة مشاركة الشباب في عملية صنع القرار. ويشمل ذلك إسماع أصوات شباب المنطقة ووجهات نظرهم في تنفيذ الولاية المنوطة بكل من اللجنة المعنية بالبحر الكاريبي والرابطة الأوسع نطاقاً.

(٢) تضم رابطة الدول الكاريبية المديرية المسؤولة عن مسائل السياحة المستدامة، والحد من مخاطر الكوارث، والنقل، والتجارة، والعلاقات الاقتصادية الخارجية.

٣٥ - وانطلاقاً من الزخم الذي نشأ في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨، تتطلع رابطة الدول الكاريبية واللجنة المعنية بالبحر الكاريبي إلى تقديم تقرير إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين في عام ٢٠٢٠، يتضمن تعريفاً قائماً على توافق الآراء لمفهوم المنطقة الخاصة في سياق التنمية المستدامة، عقب عملية التشاور الداخلية المقترحة على النحو المفصل في هذا التقرير.

٣٦ - وإدراكاً للتعقيد الجغرافي السياسي، وارتفاع مستويات التبعية الاجتماعية والاقتصادية ومستويات الضعف الشديدة للمناطق الساحلية والبحرية للدول الأعضاء من منطقة البحر الكاريبي، على النحو الذي يتضح من موسم أعاصير ٢٠١٧، فإن رابطة الدول الكاريبية واعية أكثر من أي وقت مضى بأهمية عمل اللجنة المعنية بالبحر الكاريبي في المحافظة على هذا التراث المشترك والعنصر الأساسي للحياة والهوية الكاريبيين. ولذلك تعرب رابطة الدول الكاريبية عن امتنانها لنظر الجمعية العامة والأمين العام للأمم المتحدة في هذه المسألة.